

الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي

أ. علاوي محمد حسن - جامعة ورقلة

ملخص: تهدف الدراسة إلى معالجة إحدى المظاهر الأساسية المرتبطة بعولمة الاقتصاد ألا وهي ظاهرة الإقليمية الجديدة، وذلك من خلال تحليل الأبعاد الاقتصادية للظاهرة ومدى تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأطراف. وهذا بعد تحديد طبيعة الدوافع الكامنة وراء ظاهرة الإقليمية الجديدة وأهم الخصائص التي تميزها عن التحليل الكلاسيكي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

الكلمات المفتاح: الإقليمية، الإقليمية الجديدة، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تمهيد: شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى (Large Economic Spaces)، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة (و هي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية). وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي. ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية NCMSA عام 1991، كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA سنة 1994. في حين أعيدت الحياة مرة أخرى إلى تكتلات إقليمية قديمة مثل معاهدة لاندين ANDEAN، كما بدأ تحديد اتفاقية السوق العربية المشتركة في مشروعها الجديد ممثلا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA سنة 1997 و اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كما تأسست رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN سنة 1992، كما تم الإعلان عن إقامة تجمع آسيا و الباسيفيك APEC، يضاف إلى ذلك المبادرة الأمريكية الخاصة بنصف الكرة الغربي سنة 1994، بعد توقيع الو.م.أ مع 34 دولة لتشكيل منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (FTAA)، ولعل التساؤل الذي يتبادر للأذهان مع تطور وانتشار الظاهرة هو:

ما هي الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى ظهور وتوسع الإقليمية الجديدة؟ وفيما تختلف عن نظيرتها

الكلاسيكية وما تأثيرها وتأثرها بالنظام المتعدد الأطراف؟

و سيتم معالجة هذه الإشكالية الجوهرية من خلال النقاط التالية:

☞ أولا: تحليل تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

☞ ثانيا: ماهية الإقليمية الجديدة.

☞ ثالثا: علاقة الإقليمية الجديدة بالنظام متعدد الأطراف.

☞ رابعا: مستقبل الإقليمية الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

☞

أولا: الخلفية النظرية للموضوع: تحليل تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي:

لقد شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات و الستينيات و حتى السبعينات و هي الفترات التي رافقت البناء الأوربي بدءا بمنطقة التجارة الحرة و وصولا إلى الاتحاد الأوربي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التطبيقي في حقبي الثمانينيات و التسعينات من القرن الماضي، هذه التطورات التي ساهمت في بناء و تنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية. بمختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، و في هذا الخصوص يمكن القول أن الأعمال النظرية كانت نتاج جيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكامل الإقليمي و هما: (1)

الجيل الأول: و يضم هذا الجيل بجانب كتابات Viner و Balasa أعمال و كتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين

بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال JEMead, Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels، و لقد انصب اهتمام هؤلاء

الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي طبقاً لآراء و تحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج و الاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير أعضاء في المنطقة، و قد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية The Basic Theory of Economic Integration للدلالة على أعمال و كتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين لهذا الجيل.

الجيل الثاني: و يتكون الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال Cooper, Jhonson حيث كانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي و السعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكامل، و يرجع اقتصادي الجيل الثاني الإجابة عن هذا التساؤل إلى نقطة البدء في أن كتابات و تحليلات الجيل الأول كانت تقوم على التسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون التعمق في البحث عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الظاهرة أو ساهمت في نشأتها، و ينتقل مفكري هذا الجيل إلى خطوة تالية و هي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية و مقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء، و تستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير أعضاء في الاتحاد؟

و وفقاً لوجهة نظر الجيل الثاني فإن السبب الجوهرى ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، و يرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطأ فكرياً نحو حرية التجارة الدولية، و هو ما أبعدنا عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة، و هي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية. فالمطلوب حسب نظر الجيل الثاني هو نظرية اقتصادية للحماية (Economic Theory of Protectionism)، و في إطار هذه النظرية يمكن إجراء المقارنة بين سياسة جمركية غير تفضيلية من ناحية، و الاتحاد الجمركي كسياسة بديلة من ناحية أخرى معتمدة على آلية حماية أكثر من اعتمادها على آلية ليبرالية، حيث يؤكد الإطار النظري تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهرى لإقامة الاتحاد الجمركي و التكامل الإقليمي بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريف الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.

فإذا كان رواد الفكر التكاملية النيوكلاسيكي قد أجمعوا على أن الدافع الحقيقي هو دافع إقليمي حمائي، فهل يمكن أن يكون هذا الدافع هو المبرر لقيام موجة التكتلات الإقليمية الراهنة، الأكيد أن هذا التبرير يتنامى مع معطيات و واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أُلقت عليه الرأسمالية المعاصرة بضلالها، و بالتالي فهناك مجموعة من الدوافع و الانعكاسات و الآثار الجديدة لهاته الموجة الجديدة من الإقليمية.

ثانياً: ماهية الإقليمية الجديدة:

1. **مفهوم الإقليمية الجديدة:** تجدر الإشارة هنا أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمراً مستجداً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة و التي قامت أساساً على فكرة التكتل و تقسيم العالم إلى كتلتين. ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم و تزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، و بداية تنامي النزعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلاً فعالاً لتحقيق مصالحها الذاتية.

و لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام الـوم.أ بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و التي أطلق عليها الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانيات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي، و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين:

• **النموذج الأول:** هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، و لهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الإتحاد الاقتصادي، مثل الإتحاد الأوروبي.

• **النموذج الثاني:** فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل و مثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو ياندونيسيا.⁽²⁾

و عبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة⁽³⁾ حيث أنه يهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط و سيطرة بين الدول من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى، و بالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينيات بغلبة الطابع الاقتصادي.

و يذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأما سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Regionalism). و الذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك (APEC)، و هي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء و التي تعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.⁽⁴⁾

و يرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط و هي:

للم أن تكون مفتوحة العضوية Open Membership: و هي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغيب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.

للم شرط عدم المنع Non-prohibition Clause: و هي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح و بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء.

للم التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة Selective Liberalization And Open Benefits: و هي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية MFN، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، و لذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Continental Trade Blocs، و هي تلك التراكيبات التي تتسم بثلاث سمات:

- أولها: أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل
- ثانيها: أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم.
- ثالثها: أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

و يستدل هؤلاء الاقتصاديون على ذلك بأنه بنهاية سنة 1994 لم يكن يوجد من ضمن أعضاء الجات دولة غير منظمة إلى تكتل معين غير اليابان و هونج كونج، أما بالنسبة للدول غير أعضاء بالجات فكانت الصين و تايوان هما الدولتين الوحيدتين اللتين لم تنظما إلى أي تكتل⁽⁵⁾. أي أن وتيرة إنشاء هذه الترتيبات قد تزايدت بشكل متسارع حيث تمثل الاتفاقيات الشائبة 75% من هذه الترتيبات، لتأتي بعدها مناطق التجارة الحرة حيث تشير بيانات البنك الدولي والموضحة في الجدول (01) إلى أن متوسط عدد الترتيبات لكل دولة في العالم تصل إلى خمس ترتيبات لترتفع إلى ثمانية ترتيبات لكل دولة كمعدل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكريبي، وتنخفض إلى نحو اثنان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي.

2. السمات الأساسية للإقليمية الجديدة :

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة، إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل و التجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت و التباين الشديد و لم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية⁽⁶⁾:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول. فقد قام عديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، و متعددة القطاعات و تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و سياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية و ليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، و تعتمد النظرة الخارجية و البينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.
- تمثل الإقليمية محاولات للإستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، و تنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل، و سياسات المنافسة، و التكامل النقدي و المالي، و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، و على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- تنسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA و عضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC و يرجع السبب في تعدد العضوية إلى الآتي:
- ✓ ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حامية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.
- ✓ تنوع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- ✓ هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية و التعددية.

و الجدول رقم (02) يلخص أهم الفروقات بين شكلي الإقليمية الكلاسيكية و الجديدة.

3. الأهمية و الدوافع الكامنة وراء الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة:

ترجع أهمية التكامل الإقليمي خلال العقدين الماضيين إلى عنصرين هامين هما:

الأول: أصبح التكامل الإقليمي إستراتيجية مفضلة (7):

فقد أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجنحة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام على أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

الثاني: أن الإقليمية الجديدة ذات طبيعة مختلفة:

فعلى الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست أمرا جديدا فإن الاقتصاديين يشيرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح و كذلك الإعداد، فإن كانت تعتبر استمرارا للجهود السابقة في هذا الصدد، و هذا الاختلاف يظهر بشكل جلي و بارز في النواحي الاقتصادية و السياسية. وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء لا بد هنا أن نفرق بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية و النامية. فالدول الصناعية في هذا الإطار تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. و بالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل و برامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، و يكسبه المزيد من الديناميكية و الفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج و الادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي و يجعل التكامل أمرا إيجابيا و اختياريا مناسباً للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية و الديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. و بالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل و التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق Economies of Scale نظرا لاتساع السوق و تنوع الإمكانيات و هي الاقتصاديات التي يحميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح. و على ضوء ما سبق، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الدوافع العامة تقف وراء إنشاء الترتيبات التكاملية الإقليمية، هذه الدوافع يمكن تقسيمها إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية، و دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية.

1.3.1. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية:

يمكن إنجاز الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية على النحو التالي (8):

للرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و التعليم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و التعليم عن طريق الخبرة و أنشطة البحوث و التطوير Research and Development .
للرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصدقية.

- ✍ الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- ✍ قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية و التحكم في تدفقات الهجرة.
- ✍ قد تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- ✍ رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- ✍ قد يرغب العضو في تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة. و هذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

2.3. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية:

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك أربع تطورات حديثة في نهاية الثمانيات في القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات و التي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه، وهي: (9)

- ✍ **تأثير الاتحاد الأوربي:** كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانيات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية EC و إتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع و الخدمات و العمالة و رأس المال، إذ اتجهت أوروبا إلى تكوين الاتحاد الأوربي EU و الذي أصبح يشكل حصنا أوربيا، و من هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير أعضاء في الاتحاد، و لذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوربي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.
- ✍ **انحيار المعسكر الاشتراكي:** مع تفسخ الاتحاد السوفياتي السابق و بالتحول الذي حدث في وسط و شرق أوروبا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و رغبة الاتحاد الأوربي في تطوير الاتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا، أدى ذلك إلى زيادة قلق باقي دول العالم من أن الاتحاد الأوربي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.
- ✍ **سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي:** أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، كما أدى الاجتماع المتعاضد للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي.

ثالثا: الإقليمية الجديدة و النظام المتعدد الأطراف: علاقة تناقض أم تطابق؟

إن تزايد ع الترتيبات الإقليمية و انتشارها يطرح الكثير من التساؤلات عن طبيعة العلاقة و التأثيرات التي تربطها مع النظام المتعدد الأطراف و أهمها : هل أن الزيادة في عدد الترتيبات التجارية الإقليمية و التسارع في إنشاءها يعطي مؤشرا عن تدهورها للنظام متعدد الأطراف؟ و هل زيادة عدد هذه الترتيبات يعبر عن رغبة الدول النامية في تحسين وضعيتها من خلال تحرير التبادل التجاري الإقليمي؟ أو أن هناك شعورا بالإحباط في الدول النامية لأنها لم تحصل سوى على وعود بالالتزام. و أخيرا هل تحول الو.م.أ من داعم قوي للنظام التجاري متعدد الأطراف إلى مساند للإقليمية و الاتفاقيات الثنائية أدى إلى زيادة إبرام الاتفاقيات الإقليمية؟ ربما تكون الإجابة على هذه الأسئلة بنعم هي أسباب زيادة عدد الترتيبات الإقليمية في ظل الموجة الحالية للعولمة، إلا أننا يجب إدراك المخاطر المترتبة على زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية و خاصة الثنائية، حيث أنها تتضمن التزامات أكثر تشددا من تلك الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

1. الإطار القانوني للترتيبات الإقليمية الجديدة ضمن منظمة التجارة العالمية:

قبل تحديد طبيعة التفاعل القائم بين الإقليمية والتعددية لابد من الإشارة إلى المواد المنضمة للاتفاقيات الإقليمية ضمن منظمة التجارة العالمية وهي:

- المادة 24: من اتفاقية الجات لسنة 1994 هذه المادة معنية بتشكيل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وكيفية إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، وعمل تعريفه موحدة والإعلان عن مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية وكيفية تسوية المنازعات.
- المادة 05: من الاتفاقية العامة على التجارة في الخدمات: وتأتي تحت عنوان "التكامل الاقتصادي" وتهدف إلى تحرير تجارة الخدمات و إلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وإزالة الإجراءات التمييزية القائمة وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، والمعاملة التفضيلية للأشخاص الاعتباريين (والمقصود هنا الجهات الموردة للخدمات) وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية.
- المادة 05: مكررة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات اتفاقية لكامل أسواق العمل: فهذه المادة غاية في الأهمية حيث أنها تتيح للدول إنشاء تكامل لأسواق العمل، وهو ما نفتقده حالياً، والمثال الحي الصارخ على ذلك هو المنطقة العربية حيث يمكن إنشاء هذا النوع من التكامل الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً ملموساً في تخفيض معدلات البطالة والفقر.

ترتب على تصاعد الإقليمية الجديدة إعادة إثارة قضية العلاقة بين الإقليمية والنظام متعدد الأطراف من جديد، أو بمعنى آخر العلاقة بين تحرير التجارة في الإطار الإقليمي من ناحية، وتحرير في ظل الأطر المتعددة الأطراف خاصة اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى، و التساؤل هنا: هل يمكن للإقليمية الجديدة أن تعمل بشكل أكثر توافقاً مع النظام متعدد الأطراف؟

أو بمعنى آخر هل يصب عمل الإقليمية الجديدة في اتجاه هذا النظام؟

الواقع أن العديد من الدراسات التي تناولت قضية الترتيبات الإقليمية الجديدة قد انطلقت من افتراض أن الإقليمية الجديدة بسببها السابقة إنما تعمل في اتجاه تحقيق أهداف و غايات النظام متعدد الأطراف و اعتبارها إحدى آليات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي خاصة في ضوء استنادها إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية سواء بشكل مشروط أو غير مشروط و تجاوزها المادة 24 من اتفاقية الجات. غير أنه في الوقت الذي تمتلك فيه الإقليمية الجديدة من المقومات أو الخصائص التي تضمن لها التكامل في النظام متعدد الأطراف، إلا أنه قد أثارت في الوقت ذاته ضرورة إصلاح الأساس القانوني لهذا النظام، و المتمثل في اتفاقية الجات، على نحو يضمن توفير أساس قانوني يشجع على ازدهار ترتيبات الإقليمية الجديدة.

2. تنامي ظاهرة الإقليمية و أهم التكتلات الإقليمية الفاعلة :

رغم تعدد أوجه التعاون الاقتصادي الإقليمي إلا أن هناك ثلاث أشكال أساسية عرفت انتشاراً كبيراً في مطلع القرن الجديد، و التي تستمد محتوياتها من محتوى التنظير الكلاسيكي لمراحل و أشكال التكامل محاولة تكيفه مع أداء النظام التجاري العالمي الجديد و هي (10):

- اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، و التي تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة حيث تزال العوائق التجارية بين الأعضاء و لكن يحتفظ كل بلد بسياسته تجاه الدول الأخرى.

- الاتفاقيات ذات المجال المحدود و اتفاقيات الاتحادات الجمركية و هي مناطق تجارة حرة يتبنى فيها الأعضاء سياسة تجارية خارجية موحدة، و لا يمثل هذا النوع من التعاون التجاري الإقليمي إلا حوالي 08 % من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية.
- أما الشكل أو الصفة الثالثة فهي تمثل الأسواق المشتركة و الاتحادات الاقتصادية و هي صيغ ذات تكامل أعمق أي يتم تحرير حركة عوامل الإنتاج، و تنسيق أعلى للسياسات الاقتصادية المشتركة (السياسية، المالية، الإنتاجية، الضريبية، النقدية....) في افتراض طبعاً أن عمليات التحرير و التنسيق التجاري بين الأعضاء في ختامها.

و يعود انتشار النوع الأول من التعاون التجاري الإقليمي إلى انخفاض درجة التنسيق السياسي بين الأطراف كما أنه لا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة أثناء التفاوض التجاري حيث يحتفظ كل بلد بسياسته الخاصة تجاه الأطراف الأخرى أما عن الاتحادات الجمركية و بقية الأشكال فإنها تتطلب تأسيس تعريفات شاملة و تنسيق للسياسات التجارية الخارجية و بالتالي تمثل فقد جزء هام من الخصوصية التجارية.

و على العموم عند بداية القرن الجديد، ظهرت ثلاث خطوط أساسية تعكس التوجه المتزايد نحو الإقليمية ضمن المشهد التجاري العالمي و هي:

- للـ هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائماً تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المراحل القادمة.
- للـ أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، و في كثير من الحالات فإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت و سبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية.
- للـ يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة و النامية انخفاض اعتماد بعض الدول على نظام التفضيلات غير المتبادلة.

و بالموازاة مع المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاتفاقيات التجارية الإقليمية نمواً منذ الخمسينيات من القرن الماضي وضلت أعدادها تتزايد حتى الآن، و كان أبرزها السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت لاحقاً إلى الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على أكبر حصة في التجارة الدولية. و هناك عوامل عدة تقف وراء قيام عديد الدول بالانتماء إلى أكثر من اتفاقية إقليمية قصد توفير الحماية الضرورية للمنشآت و الدخول -حسب تصور التحليل النيوكلاسيكي و الحديث لظاهرة التكامل الإقليمي- حيث تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بأكثر من 100 اتفاقية مع منتصف سنة 1998، فضلاً عن الاتفاقيات المبلغ عنها، ثم وصل العدد مع بداية سنة 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية إقليمية أبلغت بها منظمة التجارة العالمية من بينها 170 اتفاقية مفعلة كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن لم يتم الإبلاغ عنها للمنظمة⁽¹¹⁾. و بإجماع الاقتصاديين فإن العقد الأخير شهد تنامياً متسارعاً لعدد الترتيبات الإقليمية حيث نمت بأكثر من 54 اتفاقية سنة 2006 على سبيل المثال، وهو ما يدل على تمهات الحكومات على مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية المتعامل بها حالياً كما يبين ذلك الشكل (01).

أما إذا أردنا الحديث عن أهم المناطق المفعلة إقليمياً نجد أن النصف الغربي للكرة و منطقة المحيط الهادي الآسيوية أكثر من غيرها، و تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة في هاتين المنطقتين اتفاقية توحيد نصف الكرة الغربي (الأمريكيتين) في منطقة تجارة حرة و مشروع مبادرة الآسيان لتنمية التجارة في البلدان الآسيوية، و اتفاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) التي تضم الو.م.أ و كندا و المكسيك، كما يمكن الإشارة إلى كل من السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور) و مجموعة (أنديان) في أمريكا اللاتينية، أما في إفريقيا فهناك مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا، أما النموذج الأمثل كما هو معروف فيتمثل في الاتحاد الأوروبي و هو القوة التجارية الأكبر عالمياً كما يبين ذلك الشكل 02.

و لعل أبرز تأثير لانتشار الكبير لهذا النوع من الاتفاقيات هو ارتفاع معدلات التجارة الإقليمية أو ما يعرف بالتجارة داخل الإقليم Intra-regional Trade، والتي تجاوزت 40 % في إجمالي تجارة الدول الأعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات الإقليمية الفاعلة، فقد عرفت التجارة الأوروبية البينية على سبيل المثال نمواً نسبته 48 % عامي 2003-2005 يعود بالدرجة الأولى إلى التوسع الذي شهده الإتحاد الذي أصبح يضم 25 بلداً عوض 15 في ماي 2004، وقد كان لهذا التوسع الأثر الإيجابي حيث ارتفع حجم التجارة البينية الأوروبية من 3470 مليار سنة 2003 إلى حوالي 5137 مليار دولار سنة 2005 لتتجاوز 7602 مليار دولار مع نهاية 2007، كما يبين ذلك الشكل 03.

و من جهة أخرى شهدت التجارة البينية لدول رابطة شرق آسيا (الآسيان) ارتفاعاً مماثلاً، فقد ارتفعت إجمالي التجارة البينية من 211 مليار دولار في عام 2003 إلى 305 دولار سنة 2005 وتصل سنة 2007 إلى حوالي 437 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 44 % أما التجارة البينية بين كندا و الو.م.أ و المكسيك فقد ارتفعت بنسبة أقل من نظيراتها في التكتلات الإقليمية الأخرى من 1308 مليار دولار سنة 2003 إلى 1634 مليار دولار سنة 2005 ثم 2040 مليار دولار مع نهاية 2007، أي بنسبة 25 % فقط⁽¹²⁾.

و لعل ما يؤكد تنامي الظاهرة و تطورها في أهم الكيانات الفاعلة في التجارة الدولية هو نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية حيث وصلت في دول الإتحاد 62.8 % سنة 2007 بعد ما كانت 60.6 % سنة 2003 و 45 % من مجموعة الناقتا سنة 2007 لتصل لدى رابطة دول شرق آسيا إلى 25.7 % لنفس السنة كما يبين ذلك الجدول 03.

3. التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية الجديدة :

إن الاتفاقيات أو لرتيبات التجارية الإقليمية تمثل استثناءً من مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية و هو "عدم التمييز" أو "الدولة الأكثر رعاية"، فالدول الأعضاء في ترتيبات إقليمية يمكنها التنافس مع بعضها باستخدام التعريفات التفضيلية، و الشروط المسيرة للنفذ إلى الأسواق و ذلك بصورة أكبر من تلك التي تطبق على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، و النتيجة هي أ، الدول الأعضاء في منظمة التجارة و غير أعضاء في ترتيبات إقليمية تفقد تلك الأسواق، أي أن زيادة عدد الاتفاقيات الثنائية يخلق مجموعة مختلفة من القواعد التي تحكم التجارة فيما بين الدول. و هو ما يزيد في احتمالات التنازلات الجمركية المتبادلة على المستوى الثنائي و الإقليمي و التي لا تمثل سوى 10 % من إجمالي التخفيضات الجمركية سنة 2005 و هو ما يبينه الشكل (04).

و يعتمد التأثير الاقتصادي للاتفاقية على هندستها الخاصة و التأثير التجاري للأطراف المتعاقدة و درجة التحرير التجاري الملتزم به، و خاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة، و يعتبر تحليل اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية أعقد من التحليل التجاري المتعدد الأطراف فقواعد المنظمة تشترط -فيها عدا اتفاقية التجارة الحرة- على الدول ألا تفرض تعريفات على بلد ما أعلى من مثيلتها على بلد آخر و ألا تخفف التعريفات على بلد دون آخر، إذا فإن تخفيض على التعريفات تجاه بلد ما يستفيد منه الجميع و أي فائض في الاستيراد في بلد يسجل محل الإنتاج المحلي و ليس محل الاستيراد في بلد آخر، لكن في حالة اتفاقيات التجارة الحرة فإن تخفيض العوائق التجارية سيزيد التنافسية تجاه الواردات من الدول الأخرى كما تجاه الإنتاج الوطني و بالتالي فالزيادة في الواردات قد تحل محل الواردات من دول أخرى أو محل الإنتاج الوطني.

يسمى الاقتصاديون حلول الواردات محل الإنتاج الوطني بخلق التجارة لأنها تنتج زيادة في صافي التجارة، أما حلول الواردات محل واردات أخرى فيسمى تحويل (تنويع) التجارة لأنها لا تزيد في حجم التجارة بل تنوع مصادرها فقط، و الفرق جلي بين الخلق و التحويل حيث أن الأول يحتمل أن تنجم عنه قيمة اقتصادية للأطراف المتعاقدة أكثر من الأثر الثاني، و رغم أن خلق التجارة قد يؤثر سلباً على بعض القطاعات لكنه ذو أثر إيجابي على العموم فهو يحصل عندما يكون سعر الاستيراد أدنى من تكلفة الإنتاج

المحلية إذن فهو يسمح بالحصول على السلعة بتكلفة أقل. أما تحويل التجارة فهو أقل احتمالاً لأن يكون مفيداً رغم أن بعض القطاعات قد تستفيد منه و يعود ذلك إلى فقدان جزء من العوائد تجاه الدولة المستفيدة فقط.

رابعاً: مستقبل الإقليمية الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد :

تقوم التكتلات التي تم تشكيلها في الأطر الإقليمية المختلفة على أساس فرضية مهمة و هي أن هذه التجمعات دائمة، بمعنى استمرار نفس الظروف التي نشأ فيها التكتل، و تقدم اقتصاديات أعضاؤه في نفس الوقت و بنفس المعدل و الأسلوب، و تنطبق نفس الفرضية على منظمة التجارة العالمية و المنظمات الأخرى، و هي فرضية غير موضوعية نظراً للتباين الشديد بين أوضاع مختلف الأعضاء، فضلاً عن التغير المستمر في الظروف.

من ناحية أخرى، فإن الترتيبات الإقليمية و التنظيم الدولي -على حد سواء- يكفلان للأعضاء حق الانسحاب كحق قانوني ثابت، و لكن كلما استندت قوة التكامل لأساس قانوني، كلما كان قرار الانسحاب أكثر صعوبة. و من هذا المنطلق فإن عوامل نجاح الإقليمية يتوقف على عنصرين مهمين الأول يتمثل في مدى قدرتها على مواجهة الإشكالات التي تعيشها هذه الاتفاقيات، و الثاني يتمثل في توفر حملة من الشروط و العوامل الاقتصادية و السياسية.

1. الإشكالات التي تواجه الترتيبات الإقليمية الجديدة :

بعد الانتشار السريع للإقليمية و الاتفاقيات الثنائية بين دول متقدمة و دول نامية، ظهرت قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي، و ذلك بشكل سلبي، فهناك تشدد واضح في الاتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية، و قواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، قضايا فض المنازعات و غيرها.....

- **قواعد المنشأ:** تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية، و تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية. و في منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية و الدول المتقدم (13). و هناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ. و في الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محلياً و المواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج، و يتم ذلك من خلال بروتوكول خاص. و تجدر الإشارة إلى اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف و الاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف. و تجدر الإشارة إلى أن ست دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، سلطنة عمان، قطر و المغرب) و خمس دول عربية لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية (البحرين، و جيبوتي، و الكويت، و مصر، و موريتانيا) (14)

- **حماية حقوق الملكية الفكرية:** ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي و الـ.م.أ و جود بنود و التزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية. و هذا التوجه ليس بالجديد ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروغواي و مؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية، فإن الـ.م.أ ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية. غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف و اتفاقية TRIPS، و شموليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية و المتعددة ضمن ما يعرف بـ TRIPS PLUS. و التي تعني إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS.

- **تباين القوى و الأداء الاقتصادي:** هذا أمر أصبح واضحا في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعيا و ذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية. و ما نعينه هنا هل المنشآت الإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الو.م.أ، قادرة على الصمود و المنافسة؟ إن المتابعة الوثيقة لما يجري حاليا في هذا المجال تعطي انطباعا بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة. فهناك دول لا تملك مقومات اقتصادية، أو قاعدة إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات و موارد بشرية مدربة، و قامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعيا، فكيف يمكن لقطاعها أ، تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأني و دراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية.

2. شروط و عوامل نجاح الترتيبات الإقليمية:

1.2. عوامل اقتصادية: يمكن النظر إلى العوامل الاقتصادية الواجب توافرها لنجاح أي تكتل اقتصادي من منظورين

أساسين هما:

- ❖ **أولهما:** منظور الأثر الساكن الذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أو إيجابيا؟
- ❖ **و ثانيهما:** منظور الأثر الديناميكي الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحقق في مرحلة ما لاحقة لتشكّل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة و تخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة و الحماية التكتلية؟

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل تمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، و بالتالي يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها و قدراتها على خلق التجارة، و الخسارة المحتملة لها و لسائر العالم في جزء تحويل التجارة، بغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمي و هل هي سلبية أم إيجابية، هناك حقيقة مفادها أن الإقليمية جاءت لتبقى، و بالتالي السؤال الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل المشاكل و السلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية، إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد و تعزيز تحرير التجارة العالمية.

و لا بد من مناقشة الفائدة التي تعود على الدول النامية من الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية فالبعد الخاص بالدول النامية في معادلة التجارة الدولية مختلف اليوم عما كان عليه الحال في الستينات اختلافين أساسيين: (15)

أولاً: اختلفت الظروف الأساسية السائدة الآن عما كانت عليه منذ عقود مضت، حيث أدت الإصلاحات الاقتصادية و التجارية في الثمانينات إلى خلق بيئة للتجارة الحرة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية و آسيا و عدد متزايد من الدول الإفريقية، و بالتالي فإن المكاسب الإضافية المحتملة من مناطق التجارة الحرة -على أساس فرص خلق التجارة- تعتبر محدودة نسبيا، مما يعني أن جاذبية الإقليمية لا بد وأن تكمن خارج النطاق المحدد لفرص خلق التجارة.

ثانياً: في المرحلة السابقة للإقليمية في العقود الماضية، حاولت الدول النامية التكامل فقط مع دول نامية أخرى، أما في المرحلة الحالية في التسعينيات، فإن مناطق التجارة الحرة تمثل دول نامية و متقدمة، و هذا يشكل بعدا جديدا لم يكن موجود من قبل.

و على هذا الأساس يميل الترجيح إلى أن الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق و توظيف المزايا النسبية المشتركة و رفع كفاءة الإنتاج، يكمن في اثنين من الملامح الأساسية هما: (16)

جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، و الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل الخالص بين دول نامية فقط. ولزيد من التدقيق في المكاسب الاقتصادية بنوعها الأستاتيكية و الساكنة لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية، فتممة شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية و هو ما يخلق لديها دوافع التكامل.

فمن ناحية أخرى و بوجه عام توجد بعض الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب الأستاتيكية، و تتمثل هذه الشروط فيما يلي: (17)

- مدى التشابه و التباين في هيكل الإنتاج: فكلما زاد التباين في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة و انخفضت احتمالات تحويلها و العكس صحيح.
- مستوى التعريف الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما كانت التعريف الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليمي مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريف.
- مستوى التعريف في مواجهة العالم الخارجي: كلما انخفضت التعريف الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت احتمالات تحول التجارة.
- عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، و من ثم تزايد احتمالات خلق التجارة.
- قوة العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة الحرة: فكلما قوية تلك العلاقة كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء نتيجة لإقامة منطقة التجارة الحرة.
- تقارب الدول جغرافيا: لأن التقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل و يشجع بالتالي على قيام التجارة، و على الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة المواصلات قد تقلل من أهمية التقارب الجغرافي إلا أن هذا لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة.

و من ناحية أخرى تستلزم الاستفادة من المكاسب الديناميكية للتكامل الإقليمي مزيدا من الانفتاح من جانب الدول حيث أن خفض التعريف الجمركية يعني مزيدا من المنافسة و الكفاءة، و احتمالات أقل لتحويل التجارة، و بالتالي قدرا أقل من المعارضة للاتجاه نحو التكامل، كما أنه كلما ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ازدادت إمكانية تنشيط التجارة و تكوين المشروعات المشتركة.

2.2. العوامل السياسية: تمثل العوامل السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها في حالة الإطار المتعدد الأطراف، و تفرض هذه الظروف أهمية تواجد هيكل متمثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة و التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا توافر الحساسية و القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية و الاقتصادية للشركاء، و وجود أرضية سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع و الخدمات و المعاملات المالية الأخرى. و من هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور على كيفية الاستجابة على المستوى الإقليمي لمصالح الجماعة المتكاملة في إطار شبه إقليمي، و تحقيق توافق السياسات و التجانس بين سرعات تنفيذها.

و قد وضعت النظرية السياسية المهمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل و هي: (18)

- توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل: و لكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيين و التي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية و بتحسين فرص إعادة الانتخاب تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا التكامل. بتعبير آخر من المتوقع أن يسعى القادة السياسيين إلى تشجيع و تنفيذ التكامل إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم دون أن يكون ذلك مصحوبا بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السياسية.

- **قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة:** و يتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد و السياسات و المنظمات الإقليمية فوق الوطنية، و التي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل المنازعات، و يقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل و الحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.
- **قبول القادة السياسيين الطوعية لقيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي:** تتجاوز تجارب التكامل الإقليمي مجرد إزالة القيود المفروضة إلى التبادل التجاري أي التكامل السطحي، Shallow Integration لنشتمل على جهود لتطبيق قواعد و سياسات اقتصادية موحدة أي التكامل العميق Deep Integration مثل تطبيق قواعد موحدة للمنشأ و توحيد السياسات التجارية و قوانين الاستثمار، و غالبا ما ينجم عن التكامل العميق ظهور مشكلات في مجال التنسيق خاصة، إذا ما تباينت مصالح و وجهات نظر الدول بشأن مسارات و خطط العمل، و من أفضل الوسائل للتغلب على هذه المشاكل هو الاتفاق طوعية على اختيار دولة واحدة أو أكثر لتلعب دور القيادة في التكتل الإقليمي على أن يكون معيار الاختيار هو أهمية الدولة أو الدول لاستمرار التكامل، و تمثل هذه الدولة أو الدول القائمة نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد و اللوائح والسياسات كما يكون من شأنها العمل على حل مجالات الاحتكاك و التوتر المرتبطة بقضايا توزيع منافع الاندماج من خلال تقديم بعض التعويضات المادية، و قد أكدت التجارب الواقعية في هذا الإطار ضرورة توافر الشروط المذكورة سابقا لنجاح أي تجربة تكاملية.

خلاصة : لقد شرعت العديد من الدول في تكوين تكتلات اقتصادية شبه إقليمية، إقليمية و عبر إقليمية - وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي - Economic Integration process - على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وتبادل الأفضليات التجارية وتنسيق القواعد التي تحكم التجارة فيما بينها مثل الإجراءات الجمركية وقواعد المنشأ. وعلى الرغم من أن ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف اختلافا كبيرا. فبينما تتسم التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطار كل من هذه الترتيبات الإقليمية قد اتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين و لم يأت منها أي ثمار ملموسة فيما عدا الإتحاد الأوروبي، فإن التكتلات الإقليمية الجديدة تتسم بالسماوات الآتية:

- أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي.
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليست تجارية فقط.
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة و التكامل النقدي و المالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.

مما يعني أن الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء يدعو إلى ضرورة التفرقة بين أهداف التكتلات لكل من الدول الصناعية والنامية. فالدول الصناعية، في هذا الإطار، تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة - Efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد. وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، و يكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية. فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسباً للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة -Static Gains- من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا. وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات النطاق - Economies of scale - نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات، وهي الاقتصاديات التي يحققها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

ملحق الجداول و الأشكال البيانية

الجدول (01): الترتيبات الإقليمية في العالم

الموضوع	شرق آسيا والباسيفيك	أوروبا ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية والكاربيبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال
دول تنتمي لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	08	48	11
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	02	06	08	05	04	04	11
الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	07	12	29	13	09	09	29

المصدر: World Bank, Global Economic Prospects, Washington, 2005, p : 24

الجدول (02) : الفروقات الأساسية بين الإقليمية الكلاسيكية والجديدة:

الإقليمية الجديدة	الإقليمية الكلاسيكية
<ul style="list-style-type: none"> ■ تقوم على التوجه نحو التصدير و الاندماج في الاقتصاد العالمي. ■ تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق. ■ يدفعها القطاع الخاص. ■ التكامل يشمل كافة السلع و الخدمات و الاستثمار. ■ تقوم على التكامل العميق. ■ تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ قامت على الإحلال محل الواردات و الانسحاب من الاقتصاد العالمي. ■ تخصيص الموارد و الاعتماد على التخطيط و القرارات السياسية. ■ دفعتها الجهود الحكومية. ■ التكامل أساسا في السلع الصناعية. ■ تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية ■ وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا.

المصدر: S.Lawrence ,Op.cit, P18

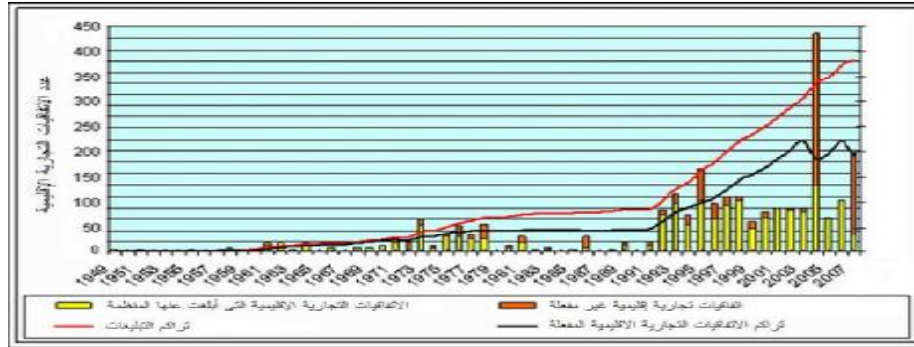
الجدول (03): تدفقات التجارة البينية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003، 2005، 2007 (بمليارات الدولارات، %)

نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية			قيمة التجارة البينية			
2007	2005	2003	2007	2005	2003	
25.7	25.5	25.1	437	304.6	211.1	الآسيان
62.8	64.1	60.6	7602	5137	3470	الإتحاد الأوروبي
45.1	43.0	44.8	2042	1634	1308	النافنا

Source: - ESCWA, based on IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2005; and IMF, Direction of Trade Statistics Quarterly, 2006, p:102

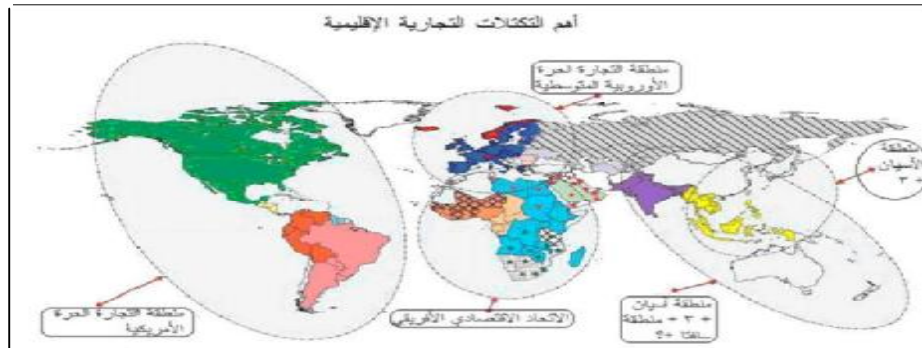
- World Trade Organisation, Annual Report, Jenneva, 2008, p: 139.

الشكل (01): تراكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال العقود الأخيرة.



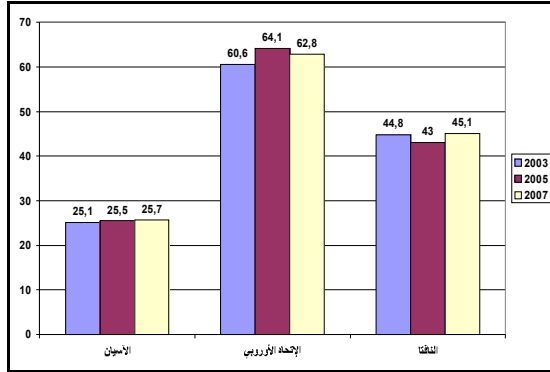
المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير لجنة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، جنيف، 2007، ص: 34.

الشكل (02): أهم التكتلات التجارية الإقليمية



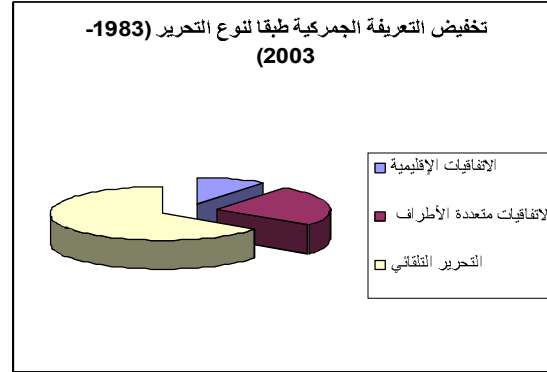
المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير لجنة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، جنيف، 2007، ص: 67.

الشكل (03) :نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003، 2005، 2007



المصدر: استنادا إلى الجدول رقم 03.

الشكل (04): تخفيض التعريفات الجمركية طبقا
لنوع التحرير للفترة 2003-1983.



المصدر: The World Bank, Global Economic Prospects, Washington, 2006, p: 52.
Making Regionalism Complementary,

الإحالات و المراجع:

- (1) سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 23.
- (2) أيمن السيد عبد الوهاب، "المنظمات الإقليمية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة 2001، ص 17.
- (3) Alen Winters, "Regionalism Versus Multilateralism", Working Paper N: 1687, International Trade Division, International Economics Department, The World Bank, Washington D.C, 1996, pp:2-3.
- (4) J.Frank and Shang-Jin Wei, "Open Regionalism in a world of Continental Trade Blocs", IMF Working Paper WP/98/10, Geneva, 1998, p:08.
- (5) Lawrence Summers, "Regionalism and The World Trading System", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kansas City, 1991, pp:295-302.
- (6) Paul Krugman, "The More Toward Free Trade Zones", Policy implication of trade and currency zones, Studies of Federal Bank of Kansas City, 1991, pp:6-5.
- (7) Laucian Cernat, "Assessing Regional Trade Arrangements: Are South-South RTAs More Trade Diverting", Study series No: 16, Division on International Trade in Good and Services, UNCTAD, New York, 2001, p:03.
- (8) C.Carnnen, "Regional Economic Integration", published in 26-03-2005, File/A/Regional Economic Integration, <http://www.du.edu/ccacho/curent.html>, pp:1-2.
- (9) I bid, p:05.
- (10) مطبوعات الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، "الاستعراض السنوي لتطورات العولمة و التكامل الإقليمي في الدول العربية لسنة 2006"، نيويورك مارس 2007، ص 138.
- (11) Je-Ann Crawford and Roberto V.florentino, "The Changing Landscape of Regional Trade Agreement", World Trade Organization", Discussion Paper N:08, 2005, p:12.
- (12) World Trade Organisation, Annual Report, Jenneva, 2008, p: 139
- (13) Laurence Summers, Op Cit, p:308.
- (14) Mariane Hmarchand, "The Political Economy of New Regionalism", The Third World Quarterly, London 2005, p:209.
- (15) S.L Baier, "The New Regionalism: Causes and consequences", A paper written for The Inter-American Development Bank and CEP conference, University of Notre-Dame, 2006, p:14.
- (16) حسين عمر، "التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر"، دار النهضة العربية، القاهرة 1998، ص 149.
- (17) سميحة فوزي، "الأسباب السياسية و الاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2002، ص 09.
- (18) S.L. Bair, Op Cit, p:08.